

هذا المشروع بدعم من



الاتحاد الأوروبي



برنامج الموئل  
لمستقبل حضري أفضل

خطة التعافي لهيئة تسوية الأراضي والمياه من جائحة كوفيد-19

تموز 2020

## شكر وعرفان

تم إعداد هذه الخطة ضمن إطار مشروع : "دعم الحق في التخطيط والارض في المنطقة "ج"، الضفة الغربية، فلسطين (2019-2023)". تود هيئة تسوية الاراضي والمياه بتقديم الشكر لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل/UN-Habitat) للدعم الفني في إعداد هذه الخطة والإتحاد الأوروبي للدعم المالي.

## تنويه

تم تمويل إعداد هذه الوثيقة من قبل الاتحاد الأوروبي مع التنويه أن وجهات النظر لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية للإتحاد الاوروي أو الموئل.

## خطة التعافي لهيئة تسوية الأراضي والمياه من جائحة كوفيد-19

عمر الخطة: 6-18 شهر

### 1. مقدمة

شُكلت هيئة تسوية الأراضي والمياه بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2016 لإنجاز تسوية الأراضي والمياه وتشمل التسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك في الأرض والمياه أو حق منفعة فيها أو أية حقوق متعلقة بها وقابلة للتسجيل، وتتناول تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والهيئات والجمعيات الذين لهم حق التصرف أو حق التملك أو حق منفعة في الأرض والمياه سواء أكان هذا الحق معترفاً به أو متنازعا فيه وذلك استناداً لقانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952.

تكمُن أهمية عمل الهيئة للوصول للأهداف الفلسطينية الرئيسية وحل الدولتين وضمن الأطار المؤسسي للسلطة الفلسطينية بما يشمل أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022) من خلال دعم حقوق السكن والأرض والملكية في فلسطين وإنهاء تسوية وتسجيل الأراضي، وخصوصاً السياسات الوطنية المتعلقة برقم سبعة الهادفة لدعم اللامركزية في الخدمات لوحدة الحكم المحلي ورقم ثمانية الهادفة لتحسين الخدمات للمواطنين من خلال إنشاء نهج شامل لإدارة الأراضي يعمل على تحسين استخدام الأراضي ويكمل تسجيل الأراضي ويدير أراضي الدولة بكفاءة.

وبالمثل يعد عمل الهيئة ضروري ضمن إطار المخطط الوطني المكاني (2050) وتشكل أعمال تسوية الأراضي والمياه ركيزة أخرى بما يتواءم مع مخطط الحماية للعام 2012 والمخطط المنجز بما يتعلق بالطرق الإقليمية والمراكز اللوجيستية وغيرها والأولويات التالية للمخطط الوطني المكاني: إنهاء تجزئة ملكية الأراضي، وتحسين إدارة المياه والمياه العادمة والأداء الزراعي، وتخصيص الأراضي للصناعات الاستراتيجية، والحدائق العامة، والوجهات السياحية، وخطة إسكان إستراتيجية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، واستخدام مصادر الطاقة البديلة، وإنشاء مدن جديدة وذكية، والحد من الأحياء الفقيرة، وتوزيع الخدمات في المناطق الريفية والمناطق المهمشة للحد من الهجرة الداخلية.

التوقف أو التباطؤ في عملية تسوية الأراضي يمثل عقبة رئيسة أمام فلسطين وحكومتها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات وأجندة التنمية العالمية لا سيما أهداف التنمية المستدامة (2030) والخطة الحضرية الجديدة (Habitat III)، وخصوصاً التزاماتها بمجالات توفير السكن الملائم وميسور التكلفة، وحماية التراث الثقافي وتطويره، زيادة المساحة الخضراء، وتوفير الأماكن العامة الآمنة والمتاحة للمواطنين، والحد من الأثر البيئي للفرد.

يؤمن العديد من شركاء التنمية بأهمية دور الهيئة وضرورة دعمها، وذلك من خلال تدخلات برامجية وسياساتية محددة مندرجة ضمن إطار خطة إصلاح قطاع الأراضي (2017) وذلك مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والاتحاد الأوروبي (2019-2023) ومن ثم البنك الدولي (2019-2023) ومؤخراً الحكومة الهولندية (2020)، بالإضافة للمؤسسات الأخرى العاملة بمجال الأراضي والتسوية والتسجيل ودعم الحقوق. علماً بأن عمل الهيئة يساهم في تحقيق القضايا الشاملة مثل حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والبيئة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية. وتشارك جهات حكومية أخرى أيضاً في مجال تسوية الأراضي بما في ذلك سلطة الأراضي الفلسطينية، ووزارة المالية، ومكتب رئيس الوزراء، المحاكم الفلسطينية المتخصصة، ووزارة الحكم المحلي وهيئات الحكم المحلي.

### 2. تأثير جائحة كوفيد-19

تسببت جائحة كوفيد-19 بالتوقف الكامل لأعمال مسح وتسوية الأراضي والمياه المنفذة من قبل الهيئة لمدة أكثر من أربعين يوم في المرحلة الأولى من الإغلاق ولمدة غير معروفة لغاية الآن في المرحلة الثانية من الإغلاق وذلك ضمن الجهود الوطنية للحد من إنتشار الفيروس وبما يتلائم مع حالة الطوارئ العامة والتي بدأ العمل بها منذ 5 من آذار 2020. من المتوقع أن يكون هناك آثار اجتماعية-اقتصادية لجائحة كوفيد-19 مما قد يؤثر على سيرورة العمل للهيئة. ومن الجدير ذكره أن جائحة كوفيد-19 قد تصادفت مع خطط الضم الإسرائيلي لأراضي فلسطينية الذي يشكل أكبر عائق أمام إقامة الدولة الفلسطينية وإتمام تسوية الأراضي للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني. يوضح تحليل المخاطر الأولى التالي المخاطر الرئيسية المباشرة المرتبطة بوقف عمل الهيئة:

- تهديد أمن الحياة المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات بما يشمل المستأجرين والمستخدمين للأراضي؛
- ضعف التنمية الاقتصادية المحلية وتقليل فرص الإستثمار الخاصة والعامة و تأخر عجلة التنمية المكانية المحلية والإقليمية؛

- تخوف الفئات والتجمعات المهمشة بما يشمل النساء من المطالبة بحقوقهم في الميراث أو لتسجيل تلك الحقوق في الأرض مما يجعلهن أكثر عرضة للتنازل عن حقهم بالأرض مقابل قيمة أقل من القيمة المستحقة؛
- زيادة الهجرة الجماعية الإجبارية الى المناطق الحضرية التي تهدد الاستقرار الريفي و تسبب تزايد النزاعات على الأراضي؛
- زيادة تسريب الأراضي والذي يزداد سوءاً مع خطط الضم الاسرائيلية.

تعتبر الهيئات المحلية الممثل للسكان والمباشر بالطلب لأعمال التسوية ولكن جائحة كوفيد-19 ضاعفت مسؤوليات الهيئات المحلية، حيث أبرزت جائحة كوفيد-19 الفجوات الموجودة وغيرت من أولويات السكان والهيئات حيث وجد تقييم للأثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على الهيئات المحلية<sup>1</sup> أن التركيز الآن يتمحور حول تقديم الخدمات الأولية كجمع النفايات الصلبة وتعقيم الأماكن والفراغات العامة والتأكد من الالتزام بإغلاق الأماكن والمؤسسات العامة وارشادات المباعدة الفيزيائية. وقد توقفت نهائياً أعمال مسح الأراضي أو تسجيلها بهذه الفترة وتوقفت الهيئات المحلية عن اصدار أي رخص للبناء والتي تعد من أهم عناصر الدخل للهيئات المحلية.

من المهم الإشارة الى دور التسوية وتسجيل الأراضي بدعم الهيئات وعملهم المتزايد بالأهمية حيث يوفر لهم حاجتهم من الموارد كالأراضي الحكومية للاستخدام العام وامكانية استغلالها لخدمة المواطنين أو لأغراض الاستثمار. والذي يجعل الهيئات المحلية أكثر استعداداً لمواجهة الصعوبات مثل الجائحة القائمة، مثلاً بتوفير أراضي لعزل المصابين وبناء المؤسسات الصحية وغيرها من المرافق.

كما أثرت جائحة كوفيد-19 على الوضع الاقتصادي للمجتمع وعلى الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup> ووجد تقييم آخر للأثر الإقتصادي على الهيئات المحلية<sup>3</sup> أنه يوجد نقص كبير بالموارد المالية المتاحة للهيئات، وهذا يعني أن الاستعداد لطلب وتمويل تسوية الأراضي من الممكن أن يتأخر لأن التجمعات الفلسطينية ممثلة بالهيئات المحلية مسؤولون عن تغطية تكاليف أعمال التسوية بشكل مباشر. ومن المهم الإشارة على أنه من المتوقع أن تستغرق عملية التعافي الاقتصادية وقتاً طويلاً، مما قد يؤخر الموعد النهائي المحدد لانتهاء من أعمال المساحة بحلول عام 2023 والتي يترتب عليها اعمال قانونية ضمن عملية التسوية.

### 3. طرق التعافي

يجب التركيز على إيجاد حلول لدعم الهيئة بالكوادر الفنية والموارد المالية المحتاجه لتحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل باستكمال عملها الاساسي ودعم التجمعات والهيئات بما يتمثل بتمويل اعمال المساحة وإنهائها ضمن الإطار الزمني المنشود (2023) ودمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بتسوية الأراضي وتسجيلها بما في ذلك الاستجابة للنوع الاجتماعي وحقوق الاستخدام والتركيز على التجمعات الأكثر تهميشاً. يوجد مجموعة من الأهداف الفرعية والتدخلات السياساتية والبرامجية بغية تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي. يلخص ملحق 1 مصفوفة الأهداف والتدخلات المقترحة ضمن الإطار الزمني المنشود وضمن مؤشرات محددة.

من المهم التعامل مع هذه المصفوفة وخطة التعافي على أنها وثيقة حية يتوجب مراجعتها بشكل دوري.

<sup>1</sup> تم تجميع المعلومات والبيانات لثمان هيئات محلية من ضمن التجمعات المستهدفة بمشروع تسوية الأراضي التابع للوئل والإتحاد الأوروبي (2019-2023): ست منها في الخليل وهي أم الدرج "الزويدين" والنجادة والتواني وخلة الميا والكرمل وامنيزل، واثنتين في بيت لحم وهما الولجة ووادي فوكين. حيث تم تحليل إجابات لسبعين سؤال تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت عبر الهاتف في فترة نهاية شهر نيسان لعام 2020. وتم تركيز الأسئلة السبعين على المسؤوليات المنوطة بالهيئات المحلية كما وردت بقانون رقم (1) لسنة 1997 وترجمته للواقع الحالي للواء

<sup>2</sup> البنك الدولي نيسان 2020

<sup>3</sup> تقييم الهيئات المحلية خلال جائحة كوفيد-19 من قبل وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي شمل أكثر من 300 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

ملحق 1: خطة التنفيذ المقترحة للتعافي من جائحة كوفيد-19 لهيئة تسوية الأراضي والمياه

الهدف الإستراتيجي: إنهاء أعمال المساحة ضمن الإطار الزمني المنشود (2023)

الاهداف الفرعية

(1) رفد الهيئة ومكاتب التسوية بالكادر الفني اللازم

النشاط	الدائرة أو الشخص المسؤول	المدى القريب 6 شهر	المدى المتوسط 12 شهر	المدى البعيد 18 شهر	المؤشرات
1.1 اعداد القوائم بالاحتياجات لدى الهيئة المبنية على خطة الهيئة الاستراتيجية وقدرتها الاستيعابية والمراعية لمنظور النوع الاجتماعي والاحتياجات الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 وخطة الاستجابة للطوارئ في حال تواجد اصابات	رؤساء الدوائر بالتنسيق مع القسم الاداري				<ul style="list-style-type: none"> <li>خطة رفع قدرات</li> <li>مشاركة متساوية للذكور والاناث</li> <li>600-500 موظف حسب الحاجة المقدره لتنفيذ استراتيجية الهيئة</li> <li>خطة الاستجابة للطوارئ</li> </ul>
1.1.1 وضع خطة رفع قدرات شاملة للهيئة ومحاكم التسوية مراعية للنوع الاجتماعي ومبنية على الاحتياجات للجائحة وخطط الطوارئ، حيث تقوم كل دائرة بتحديد الاحتياجات للفريق ورفعها للقسم الاداري					
1.2 توظيف شركات مع المؤسسات التعليمية والجامعات والنقابات المهنية مثل نقابة المهندسين (بما يشمل المساحين المرخصين) ونقابة المحامين وغيرهم لسد الاحتياجات ورفع القدرات وتأهيل كوادر فنية متخصصة وكذلك السعي للتعاقد لعمل دراسة لرصد الأمكانيات المتوفرة من الخريجين والشباب العاطلين من الذكور والاناث حسب التخصصات وتوزيعها في المناطق					<ul style="list-style-type: none"> <li>دراسة لرصد الأمكانيات المتوفرة من الذكور والاناث</li> </ul>
1.2.1 جلسات تدريب أثناء العمل (On-the-job-training) ويتخللها ورشات عمل عامة ومتخصصة وتأهيل للتأقلم مع الأوضاع الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 كاستخدام معدات الوقاية الشخصية والتباعد الفيزيائي وخطة الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك التدريبات التقنية والاجتماعية مثل الحذر من تضارب المصالح والتأثير والضغط على المرأة، وتشمل دورات تدريبية عبر الإنترنت	القسم الاداري يقوم بالتنسيق وعقد الشركات				<ul style="list-style-type: none"> <li>مشاركة متساوية للذكور والاناث</li> </ul>
1.2.2 تطوير برامج مهنية مشتركة ومتخصصة وقصيرة الأمد للخريجين الجدد بشركات محلية ودولية					<ul style="list-style-type: none"> <li>توفير فرص عمل لما يزيد عن 75 شاب و75 شابة في مكاتب الهيئة في مختلف المناطق (يوجد حالياً 109 مكاتب للهيئة)</li> </ul>
1.3 تطوير وتأهيل كفاءات موظفي الهيئة حيث يتوافق مع مصلحة العمل وللتأقلم مع الأوضاع الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 لضمان سيرورة العمل	القسم الاداري				<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد جلسات التدريب لموظفي الهيئة</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• مشاركة متساوية للذكور والانات</li> </ul>					<p>1.3.1 جلسات تدريب أثناء العمل (On-the-job-training) ويتخللها ورشات عمل عامة ومخصصة وتأهيل للتأقلم للأوضاع الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 كاستخدام معدات الوقاية الشخصية والتباعد الفيزيائي وخطة الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك التدريبات التقنية والاجتماعية مثل الحذر من تضارب المصالح والتأثير والضغط على المرأة، وتشمل دورات تدريبية عبر الإنترنت (الدوائر المستهدفة: نظم المعلومات الجغرافية GIS، المساحة، الدائرة القانونية، الموارد البشرية، تشمل أيضا محاكم التسوية)</p>
<b>(2) تسخير أدوات ومصادر مالية جديدة</b>					
				<p>الدائرة أو الشخص المسؤول</p>	<p>النشاط</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة تغطية الفجوة المالية من قبل شركاء التنمية والمانحين لإنهاء أعمال التسوية المراجعة ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19</li> </ul>	<p>المدى البعيد 18 شهر</p>	<p>المدى المتوسط 12 شهر</p>	<p>المدى القريب 6 شهر</p>	<p>رئيس الهيئة ونوابه بالتنسيق مع رؤساء الدوائر</p>	<p>2.1 زيادة الدعم من قبل شركاء التنمية والمانحين وذلك ضمن تدخلات برامجية مشتركة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد التدخلات المحددة</li> <li>• عدد البرامج الجديدة المقترحة</li> <li>• عدد التدخلات المتفق عليها</li> <li>• عدد البرامج الجديدة المتفق عليها</li> </ul>				<p>مجموعة العمل القطاعية المختصة بإدارة الأراضي ( LMA (SWG</p>	<p>2.1.1 تحديد الفجوات المالية والتقنية الحالية لإنهاء أعمال المساحة ضمن الإطار الزمني المنشود (2023) بما في ذلك استخراج وتحليل المعلومات المتوفرة مثل تبيان معلومات الملكية حسب النوع الاجتماعي من قوائم الحقوق المتواجدة لدى الهيئة وبمشاركة مكاتب المساحين، والتدخلات المحتاجة ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 وخطط الضم الاسرائيلي لأراضي فلسطينية، والبرامج الجديدة الممكن تطوير شراكات من خلالها</p> <p>2.1.2 عمل تحليل ومسح للمانحين وشركاء التنمية المعنيين من خلال مجموعة العمل القطاعية المختصة بإدارة الأراضي بما يناسب البرامج المقترحة وتطوير البرامج حسب احتياجات الهيئة وحسب متطلبات الجهة المانحة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة تغطية الفجوة المالية من قبل القطاع الخاص لإنهاء أعمال التسوية ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19</li> </ul>				<p>رئيس الهيئة ونوابه بالتنسيق مع رؤساء الدوائر</p>	<p>2.2 الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار بالأراضي العامة أو الحكومية لتطويرها وحمايتها واستغلالها بالاتفاق مع الحكومة وتشجيع استثمار المسؤولية الاجتماعية للشركات بتسوية وتسجيل الأراضي وتوفير الطاقم البشري اللازم لأعمال التسوية والمياه مقابل محفزات مثل تخفيض الضرائب أو الإلتزام بتقديم الخدمات العامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• خطة إستثمارية</li> <li>• عدد الشركات المشاركة التي تملكها أو تقودها النساء</li> </ul>					<p>2.2.1 وضع وتطبيق خطة إستثمارية بطريقة تشاركية وبمشاركة متساوية للشركات التي تملكها أو تقودها النساء، تتناغم مع الرؤية المحلية والوطنية لتشجيع القطاع الخاص لدعم عمليات تسوية وتسجيل الأراضي وتوفير الطاقم البشري اللازم لأعمال التسوية</p>

<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد الاتفاقيات الموقعة</li> <li>نسبة الاتفاقيات الموقعة مع الشركات التي تملكها أو تقودها النساء</li> </ul>					
<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة تغطية الفجوة المالية بما يتعلق بالتمويل القائم على الأرض لإنهاء أعمال التسوية المراجعة ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19</li> </ul>					2.3 أدوات مالية للهيئات المحلية معتمدة على الأرض مثل التمويل القائم على الأرض حيث يتم الاستثمار في تسوية الأراضي والبنية التحتية مقابل الحق باستخدام الأراضي العامة أو الحكومية ( Developer Exaction)
<ul style="list-style-type: none"> <li>ورقة سياسات</li> <li>عدد الاتفاقيات الموقعة</li> <li>نسبة الاتفاقيات الموقعة مع الشركات التي تملكها أو تقودها النساء</li> <li>نسبة الاتفاقيات الموقعة مع الشركات التي يملكها أو يقودها الشباب</li> </ul>				الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والادارة العامة للهيئة	2.3.1 عقد لقاءات تشاورية مع الجهات ذات العلاقة والخروج بورقة سياسات بأبعاد اجتماعية اقتصادية من خلال خبير تنمية اقتصادية لنقاش امكانيات التطوير القائم على الارض وكيفية إعطاء الأولوية للشركات التي تملكها أو تقودها النساء و الشباب
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد سجلات لأفضل الممارسات والدروس المستفادة</li> <li>نسبة توسيع نطاق النتائج التجريبية</li> </ul>					2.3.2 تطوير برنامج حقلي تجريبي قائم على التوجهات السياساتية المتفق عليها
<b>(3) التهيئة والتعبئة المجتمعية والحشد والمناصرة للحق بالأرض والموارد الطبيعية</b>					
المؤشرات	المدى البعيد 18 شهر	المدى المتوسط 12 شهر	المدى القريب 6 شهر	الدائرة أو الشخص المسؤول	النشاط

<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد حملات التوعية المختلفة</li> <li>نسبة الوصول لكافة المناطق</li> <li>رصد عدد المستخدمين للتطبيقات الالكترونية ذكورا واناثا</li> </ul>				<p>العمل مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية و الادارة العامة للهيئة، مكاتب الهيئة والهيئات المحلية</p>	<p>3.1 القيام بحملات توعوية و اعلامية متخصصة تظهر أهمية المشروع وتشجع التعاون مع الهيئة، مثل تعزيز المواطنة المسؤولة، وحقوق المرأة، وحقوق الرعي واستخدام الارض، واستمرارية العمل وفق الارشادات الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19، بما يشمل تطبيقات إلكترونية سهلة الوصول والإستخدام</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>خطة حشد ومناصرة</li> <li>عدد التدخلات المطبقة</li> </ul>				<p>العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية والأمم المتحدة</p>	<p>3.2 تطوير وتطبيق خطة حشد ومناصرة لحماية الحق بالأرض والموارد الطبيعية والتطوير والمراعية لمنظور النوع الإجتماعي وبالأخص بالمناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية ومنطقة ج ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن الواقع الحالي لجائحة كوفيد-19 وخطط الضم الاسرائيلي لأراضي فلسطينية</p>
<b>(4) العمل على تسريع عملية التسوية وتسريع اجراءاتها ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19</b>					
النشاط					
المؤشرات	المدى البعيد 18 شهر	المدى المتوسط 12 شهر	المدى القريب 6 شهر	الدائرة أو الشخص المسؤول	
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد التوصيات لتسريع عمل مكاتب التسوية ضمن اطار الناتجة عن جائحة كوفيد-19</li> </ul>				رئيس الهيئة ونوابه بالتنسيق مع رؤساء الدوائر	<p>4.1 دراسة مفصلة لعمل مكاتب التسوية (اجراءات التباعد الفيزيائي، مدى بيروقراطية النظام المتبع والتنسيق، كثرة الاجراءات وتكرارها، الوقت لانهاؤها،...) وأيجاد الحلول المناسبة وآليات لتقليل التفاعل في الوضع الحالي وخصوصا لتنظيم القضايا وارشفتها وتسريع نقلها</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد التوصيات لتسريع عمل محاكم التسوية ضمن اطار الأوضاع الناتجة عن جائحة كوفيد-19</li> </ul>				محاكم التسوية باشراف رئيس الهيئة	<p>4.2 دراسة مفصلة لحلقة عمل محاكم التسوية لايجاد النقاط المسببة للتأخير (اجراءات التباعد الفيزيائي، مدى بيروقراطية النظام المتبع والتنسيق، كثرة الاجراءات وتكرارها، الوقت لانهاؤها،...) وأيجاد الحلول المناسبة وآليات لتقليل التفاعل في الوضع الحالي وخصوصا لتنظيم القضايا وارشفتها وتسريع نقلها</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة الانجاز وارتفاعها مقارنة بالسابق</li> </ul>				رئيس الهيئة	<p>4.3 إعطاء حوافز ومنح الأولوية للمناطق الأكثر تهميشاً وتضررا بالواقع الجيوسياسي لتسريع التنفيذ وتكملة التسوية تأخذ بعين الاعتبار خطط الضم الاسرائيلي لأراضي فلسطينية</p>
<b>(5) المراجعة والمساهمة في التغيير على مستوى السياسات والقوانين ومراجعة الإجراءات والتدابير الحكومية ضمن إعلان حالة الطوارئ وأثرها على سيرورة العمل وحوكمة قطاع الأراضي</b>					
النشاط					
المؤشرات	المدى البعيد 18 شهر	المدى المتوسط 12 شهر	المدى القريب 6 شهر	الدائرة أو الشخص المسؤول	



<ul style="list-style-type: none"> <li>عدد القوانين والسياسات والإجراءات المراد العمل على تغييرها مرتبة حسب الأولوية</li> </ul>				<p>الدائرة القانونية بالتنسيق مع رئيس الهيئة</p>	<p>5.1 دراسة وتقييم ومراجعة واقتراح السياسات والقوانين والإجراءات والتدابير الحكومية المحتاجة لتسهيل واستكمال و تسريع التنفيذ عمل الهيئة وخصوصا حسب الاوضاع القائمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وخطط الضم الاسرائيلي لأراضي فلسطينية، و ايضا بما يشمل حقوق الفئات المهمشة و يعكس مدى رضى المجتمع على السياسات وعمل الهيئة ويعكس احتياجات المجتمع وتلبيتها ومع المراعاة لمنظور النوع الإجتماعي (مثل القوانين والمعوقات أمام تسجيل الاراضي المستحقة للمرأة)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>خطة التنفيذ</li> <li>عدد التعديلات الناتجة عن خطة التنفيذ</li> </ul>					<p>5.2 مراجعة وادماج بيانات مصنفة بحسب النوع الإجتماعي، وحقوق الرعي واستخدام الارض بحسب اهداف الهيئة و تبني المنهجيات الجديدة مثل نموذج ملكية الحياة الاجتماعية والتقييمات البيئية وحسب الليات والتوصيات المتفق عليها ضمن مراجعة الاجراءات والسياسات والقوانين والتدخلات والبرامج المشتركة والخطط المطورة في خطة التنفيذ</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة التغيير بتكاليف التسوية</li> </ul>					<p>5.3 دراسة تقييم اقتصادي لتكاليف التسوية في ضوء تدني الدخل والوضع الاقتصادي للتجمعات المستهدفة والناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن جائحة كوفيد-19</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>دليل للأسعار المقترحة (بما لا يزيد عن 20 بالمئة من معدل أعمال المساحة التي تم اجرائها حسب نوع التجمع، الا بالموافقة الاستثنائية لوزير الحكم المحلي)</li> </ul>				<p>الدائرة المالية بالتنسيق مع الادارة العامة للهيئة</p>	<p>5.3.1 إقتراح أسعار محددة لعملية مسح المنفذة بالشراكة مع الهيئة لكل حالات الارض المحتملة تأخذ بعين الاعتبار نوع التجمع (حضري، ريفي، بدوي، مخيم)، طبيعة الارض وميلانها، امكانية الوصول اليها، وما الى ذلك</p>